سلسلة
محاضـــــرات
الإمـــــارات
234

دور القيادة الاستراتيجية في تحقيق أجندة الأمم المتحدة العالمية

لأهداف التنمية المستدامة 2030

دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً

سكينة توفيق

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أصبحت إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية علامة مسجلة للجودة والدقة العلمية في كل أنحاء العالم العربي، ومراجع لا غنى عنها للأكاديميين والباحثين والمختصين في شتى فروع العلم، والراغبين في الاستزادة من المعرفة في أرفع صورها. وفي الذكرى العشرين لإنشائه، في مارس 2014، كان مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية قد أضاف إلى المكتبة العربية أكثر من ألف إصدار، غطت طيفاً واسعاً من التخصصات والموضوعات الواقعة ضمن نطاق اهتمامه، من السياسة والاقتصاد والإعلام إلى مجالات الاستراتيجية والمعلوماتية والعلوم العسكرية.

ويضمن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، من خلال عملية مُحكمة يقوم بها فريق عمل متميز القدرات والمهارات، خروج إصداراته شكلاً ومحتوى وفق أرقى المعايير المطبقة عالمياً، ما منحه ريادة تمثلت حصيلتها في عدد كبير من الجوائز المتخصصة التي فازت بها إصداراته. وتضاف هذه الإصدارات إلى سجل طويل من الأنشطة العلمية والبحثية التي يضطلع بها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ودوره المؤثر في صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها، وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإغناء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

رئيس التحرير: **جمال سند السويدي**

مدير التحرير: **عبدالله علي السويدي**

سكرتير التحرير: **جهاد شريف نعيرات**

سلسلـة محاضـرات الإمـارات

– 234 –

دور القيادة الاستراتيجية في تحقيق أجندة الأمم المتحدة العالمية لأهداف التنمية المستدامة 2030

دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً

سكينة توفيق

تصـدر عـن

مركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستراتيجيـة

فبراير 2020

هذا الإصدار يستند أساساً إلى نص المحاضـرة التي ألقتها المحاضِـرة في مقر المركز بتاريخ 27 نوفمبر 2019، ولا يعـبر محتـواه بالضـرورة عن وجهة نظر المركز.

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2020

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى، فبراير 2020

ISSN 1682-122X

النسخـة العاديـة ISBN 978-9948-35-709-4

النسخة الإلكترونيـة ISBN 978-9948-35-708-7

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

سلسلة محاضـرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

شهد العالم، خلال القرن الماضي، تحولات عميقة؛ حيث تسارعت التطورات في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية، وما نتج عنها من تدهور للبيئة، ونشوء أزمات وكوارث بيئية أثرت سلباً في الحياة على الأرض، من فقدان التنوع البيولوجي، ونقص المياه، وتلوث المصادر البيئية، والتغيرات المناخية؛ جرَّاء التطور الصناعي، والاستغلال المفرط للطاقة، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والفيضانات، والنقص في حجم الموارد الطبيعية؛ نتيجة الاستخدام غير العقلاني لها؛ ومن هنا زاد يقين العالم بفشل النموذج التنموي السائد؛ ما دفع المجتمع الدولي إلى إعداد خطط عاجلة؛ من أجل خلق نموذج تنموي مستدام يقوم على تنمية المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويهدف إلى تلبية حاجات الأجيال الحالية من دون المساس بمتطلَّبات الأجيال المستقبلية.

وتكتسب هذه المحاضرة أهميتها العلمية والعملية من محاولتها إبراز دور القيادة الفاعلة لتحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030؛ فقد أضحت التنمية بمختلف وجوهها موضوع الساعة الذي يغني أجندات النقاش الاقتصادي والسياسي والتنموي في الدول، وعلى وجه الخصوص دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تُعَدُّ من بين الدول الرائدة في مجال التنمية.

وظهرت التنمية المستدامة بصفتها النموذج التنموي الأمثل، الذي يهدف إلى الحفاظ على البيئة والتقليل من تدهورها من جهة، وإلى تحقيق تنمية

اقتصادية وعدالة اجتماعية مستدامة من جهة أخرى، تقوم على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، واستخدام تكنولوجيات نظيفة؛ تهدف إلى الحفاظ على البيئة من التلوث؛ ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى فاعلية القيادة المجتمعية الاستراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً رائداً في مسلسل التنمية المستدامة؟

وتهدف هذه المحاضرة إلى تحقيق جملة أهداف منها التركيز على الإطار الأساسي لنظرية القيادة؛ والتطرُّق إلى أهداف التنمية المستدامة والمبادئ المحددة لها؛ وتسليط الضوء على دور القيادة الاستراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة؛ وتقديم النموذج التنموي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ويرجع اختيارنا هذا الموضوع إلى أسباب عدَّة منها الدور المؤثر الذي تلعبه القيادة في المجالات كافة داخل المجتمعات المتقدمة؛ والالتزام العالمي بتحقيق خطة أهداف التنمية المستدامة لأفق 2030؛ والحاجة إلى البحث في موضوع القيادة من زاوية تحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة؛ وأهمية اعتماد التجربة العربية لدولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة.

وحتى يتسنَّى لنا معالجة الإشكالية الرئيسية في هذه المحاضرة اعتمدنا الفرضية الرئيسية القائلة إن "القيادة تُعَدُّ آلية أساسية محقّقة لخطة التنمية المستدامة 2030". وترتكز هذه الفرضية الرئيسية على مجموعة من

الفرضيات الفرعية منها أن القيادة الاستراتيجية تسهم إيجابياً في خلق ديناميكية مجتمعية تشاركية بين الفرد والمؤسسات الحكومية لتحقيق التنمية، وأن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنمية نموذج تنموي رائد عالمياً، وأن القيادة شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة عبر الأجيال.

ولمعالجة هذه الفرضية اعتمدنا على المنهج الوصفي لدراسة المفاهيم النظرية المتعلقة بالقيادة والتنمية، والمنهج التحليلي عند الوقوف على العلاقة بين مختلف المتغيرات والتطرُّق إلى دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة بصفتها نموذجاً تنموياً عربياً رائداً.

أما الأدوات المستخدَمة للبحث؛ فتتمثل في الإحصائيات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ واستحضار مختلف التقارير والمواثيق الدولية والاتفاقيات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ وأسس القيادة الاستراتيجية ونظرياتها، وأشكال وجداول لمؤشرات التنمية والقيادة، وفي ظل الحدود العلمية لهذه المحاضرة، قُسّمَت إلى ثلاثة مباحث أساسية؛ حيث نعرض في **المبحث الأول** الأسس والمعايير التي تبنى عليها التنمية المستدامة، في حين يتناول **المبحث الثاني** التأصيل النظري للقيادة، والقيادة الاستراتيجية ودورها في التنمية، وفي **المبحث الثالث** نلقي الضوء على التجربة العربية الرائدة لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنمية.

الأسس والمعايير التي تُبنَى عليها التنمية المستدامة

أولاً: السياق التاريخي

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980،[1] لكنه لم يُتداول على نطاق شامل إلا بعد أن أُعيد الاشتغال عليه في تقرير "مستقبلنا المشترك" "Our Common Future"، المعروف باسم "تقرير برونتلاند"،[2] الذي صدر سنة 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وبرزت التنمية المستدامة بصفتها المبدأ التوجيهي للتنمية العالمية على المدى التاريخي؛ فخلال مؤتمر القمة الأول، الذي سُمّي "قمة الأرض" في ريو دي جانيرو،[3] اعتمد قادة العالم جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، مع وجود خطط عمل محدَّدة لتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي سنة 1992 عُقِدَ بمدينة ريو دي جانيرو في البرازيل مؤتمر التنمية والبيئة، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة،[4] حيث حضره 172 رئيس دولة ونحو 2400 ممثل لمنظمات غير حكومية؛ وكان الهدف من هذا المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية، والتعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، وقد انبثقت من هذا المؤتمر وثيقة عُرِفت باسم الأجندة 21؛ إذ تلتزم الدول الموقّعة لها[5] تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وكذلك دور المرأة، والمحافظة على الموارد المختلفة،

والتسيير الجيد لها، ومكافحة الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

وفي عام 2000 عُقِدَت قمة الألفية في نيويورك، بحضور 147 رئيس دولة من الدول الأعضاء، وانبثقت من هذه القمة المصادقة على أهداف التنمية للألفية، وتعهَّدت فيها الدول بتحمُّل المسؤولية الجماعية عن الحفاظ على الكرامة الإنسانية والمساواة، كما تعهدت بتحقيق بعض الأهداف وفق مدة زمنية محدَّدة، وأصبحت أهداف الألفية هي الأهداف الرئيسية لدول العالم في القرن الحالي؛[6] وشملت القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ وتعميم التعليم الابتدائي؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتخفيض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وفي سنة 2002 عُقِد مؤتمر التنمية المستدامة بجوهانسبورغ[7] في جنوب إفريقيا، وحظي المؤتمر باهتمام بالغ من الخبراء في مجال التنمية والبيئة على المستوى العالمي؛ إذ ركز على ضرورة حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي؛ وقد خرج المؤتمر بخطة عمل طويلة، من أبرز بنودها الإقرار بضعف التقدم المُحرَز منذ مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992؛ وإعادة تأكيد المقررات السابقة، الخاصة بتمويل التنمية ومحاربة الفقر، وتشجيع حركة التجارة العالمية، والتعهُّد بخفض عدد السكان المحرومين من الصرف الصحي بمقدار النصف بحلول عام 2015. وتعهَّد المشاركون بزيادة كفاءة

الطاقة، واستخدام الطاقة النظيفة، لكنهم لم يحددوا موعداً زمنياً لذلك. وفي عام 2012 عُقِدت قمة "ريو 20+"، وهو الاسم المختصر لمؤتمر الأمم المتحدة، المعني بالتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو بالبرازيل، أي بعد عشرين عاماً من مؤتمر قمة الأرض التاريخي، الذي عُقِد في ريو عام 1992.[8]

وأصدرت هذه القمة بياناً ختامياً تحت عنوان "المستقبل الذي نريده"؛[9] حيث جدَّد تأكيد مبادئ المؤتمرات والقمم السابقة، وضرورة تسريع الجهود لتطبيق الالتزامات، وكذلك تحديد أهداف محدودة العدد وموجزة للتنمية المستدامة يمكن تطبيقها في الدول كافة.

ومن بين المحاور، التي ركز عليها البيان، تعزيز الدعم المالي من جميع المصادر، ولاسيما فيما يخص الدول النامية، ويتمثل ذلك في دعوة الأمم المتحدة الجهات المعنية – وضمنها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ومنظمات الأمم المتحدة، وهيئاتها، وسائر المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمجموعات الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة، كل في نطاق اختصاصه – إلى دعم البلدان النامية، بناءً على طلبها؛ لتحقيق التنمية المستدامة بطرق من بينها الأخذ بسياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وبخاصة في أقل البلدان نمواً".[10]